سعود الفيصل أولم على شرف الرئيس اللبناني بحضور الحريري

سليمان الى الكويت غداً بعد السعودية وسط «الغيوم السود» التي تحيط بلبنان

| بيروت ـ «الراي» |

توحي الوقائع المستجدة في لبنان انه بات في مرمى نيران الحريق السوري المتعاظم، الذي لاحت ألسنته في احداث الشمال والانتهاكات الحدودية وما يتخللها من عمليات قتل، وفي عملية خطف الحجاج الـ 11 ومطالبة الامين العام لـ «حزب الله» بالاعتذار، وفي اتهامات المندوب السوري لدى الأمم المتحدة بشار الجعفري ورسالته الى الأمم المتحدة، وفي تحذيرات بعض دول الخليج لرعاياها بضرورة المغادرة وعدم المجيء.

فتداعيات الازمة السورية اللاهبة على لبنان لم تعد مجرد احتمال، بعدما تزايدت المؤشرات على السقوط المتدرج في المنزلقات السورية في لحظة اشتداد الصراع بين نظام الرئيس بشار الاسد والمعارضة من جهة والغضب الدولي المتعاظم لا سيما بعد مجزرة الحولة، ومعاودة الحديث عن خيارات بديلة عن خطة النقاط الست لكوفي انان من جهة اخرى.

فلبنان، الذي يقيم منذ مدة في عين العاصفة كان على موعد مع مجموعة من التحركات الهادفة الى البحث عن «كوابح» للحد من إنزلاقه نحو اوضاع اكثر توتراً، ولعل الأهم في سياق هذه التحركات يمكن رصده على النحو الآتي:

* زيارة الموفد العربي ـ الأممي كوفي انان الذي غادر بيروت امس، بعد محادثات اجراها مع رؤساء، الجمهورية ميشال سليمان، البرلمان نبيه بري، الحكومة نجيب ميقاتي، إضافة الى محادثة هاتفية مع رئيس الحكومة السابق فؤاد السنيورة الموجود خارج لبنان.

* الزيارة الخاطفة التي قام بها امس، الرئيس ميشال سليمان للسعودية وأجرى خلالها محادثات مع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز تركزت على الاوضاع في لبنان وعلى القضايا الاقليمية ذات الاهتمام المشترك.

* تسليم وفد من نواب «14 آذار» امس، المنسق الخاص للأمم المتحدة في بيروت ديريك بلامبلي مذكرة موجهة الى انان تعرض للخروق التي قام بها الجيش اللبناني في مرمى نيران الجيش السوري الحر، مطالبين الموفد الأممي العربي بالعمل على حماية لبنان من اي آثار سلبية محتملة.

* الزيارة التي ينوي سليمان القيام بها للكويت غداً في اطار جولته الخليجية التي كانت اولى محطاتها امس في السعودية، وهي تشمل قطر والإمارات المتحدة، حيث يحرص الرئيس اللبناني على إقناع تلك الدول بالعدول عن قرارها التحذيري لرعاياها من المجيء الى لبنان.

* الحراك الذي أثارته دعوة سليمان هيئة الحوار الوطني للانعقاد في 11 الشهر الجاري لمناقشة اربعة عناوين على صلة بسلاح «حزب الله» والسلاح الفلسطيني والسلاح المنتشر في المدن، الامر الذي شكل مصدر تباينات بين القوى السياسية في البلاد.

واللافت ان زيارة سليمان امس، للسعودية تأتي بعد 10 ايام على الرسالة ـ النداء التي كان تسلمها من الملك عبدالله بن عبد العزيز، وقبل 10 ايام من الموعد المقرر لانعقاد طاولة الحوار، وهو ما حمل دوائر سياسية في بيروت على القول ان رئيس الجمهورية يسعى الى حشد دعم خليجي لا سيما السعودي لمبادرته من اجل استئناف الحوار.

وحرص سليمان على الحصول على دعم سعودي مرده الى ان «تيار المستقبل» بزعامة رئيس الحكومة السابق سعد الحريري لم يحسم خياره بعد في شأن المشاركة في الحوار، بعدما كان ربط تلك المشاركة بإستقالة حكومة الرئيس نجيب ميقاتي، المتهمة من «14 آذار» بالتواطؤ مع النظام السوري وبالعمل على «استيلاد الحرب الأهلية».

وشارك في الاجتماع عن الجانب السعودي اضافة الى خادم الحرمين الشريفين، الامير سعود الفيصل والسفير عواض العسيري وعدد من المستشارين، فيما شارك الى جانب الرئيس سليمان الوزير غازي العريضي والسفير اللبناني في المملكة ناجي ابي عاصي.

وتم في خلال الاجتماع البحث في العلاقات الثنائية وسبل تعزيزها وتطويرها اضافة الى موضوع المخطوفين اللبنانيين وامكان مساعدة المملكة في اطلاقهم، والوضع العربي العام والتطورات الراهنة في المنطقة، وموضوع الدعوة التي وجهها سليمان الى انعقاد هيئة الحوار الوطني.

وبعد المحادثات، لبى الرئيس سليمان دعوة الامير سعود الفيصل الى غداء تكريمي شارك فيه سعد الحريري، تم في خلاله استكمال البحث في المواضيع المطروحة التي تهم البلدين.

خادم الحرمين مستقبلا الرئيس اللبناني في جدة أمس (ا ف ب)

أنقرة «تسير بين النقاط» وتحاذر «الدعسات الناقصة»

ملف المخطوفين اللبنانيين الـ 11 «يدور مكانه» وميقاتي عاد من اسطنبول «خالي الوفاض»

| اسطنبول ـ دارين الحلوي |

لم «يعثر» رئيس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي على المخطوفين الـ 11 في تركيا ولم يحمل الى أهاليهم اي جديد حول مصيرهم الذي زادت الـ «لا معطيات» التي سُجّلت في الساعات الاخيرة من غموضه، وسط معلومات عن تعقيدات جديدة دخلت على خط المساعي لفك «لغز الحجاج» الذين كانوا خُطفوا في سورية قبل 11 يوماً في طريق عودتهم من زيارة العتبات المقدسة في ايران عبر تركيا، خصوصاً بعد تطور هو الاول من نوعه في مسار هذا الملف وتمثل في تبني جماعة غير معروفة تطلق على نفسها «ثوار سورية ـ ريف حلب» وعبر محطة «الجزيرة» مسؤوليتها عن احتجاز الرهائن الذين بثّت القناة القطرية صوراً لهم ولجوازات سفرهم اللبنانية، مرفقة بتحديد الخاطفين مجموعة شروط لإطلاق الحجاج أبرزها تقديم الامين العام لـ «حزب الله» السيد نصر الله اعتذاراً عن خطابه الاخير الجمعة الماضي.

اكثر من 24 ساعة أمضاها ميقاتي برفقة وزيرَيْ الداخلية والخارجية مروان شربل وعدنان منصور في اسطنبول من دون ان يتمكنوا من إحداث ثغرة في جدار أزمة المخطوفين الذي يزداد صلابة على وقع تضارب المعلومات وغياب جهات معلنة تتولى عملية التفاوض، من دون اغفال ما تمت اشاعته في لبنان بعد عودة رئيس الحكومة الى بيروت فجر امس، من ان المفاوضات عادت الى نقطة الصفر وان انقرة لم تعد تلعب دور الوسيط وان ثمة جهة أخرى لم يكشف هويتها دخلت على هذا الخط.

ميقاتي الذي احرج المسؤولين الاتراك بزيارته «الطارئة»، تمكّن بعد 24 ساعة من وجوده في اسطنبول من لقاء نظيره التركي رجب طيب أردوغان.

وفيما خرج رئيس الوزراء اللبناني من الاجتماع خالي الوفاض ومن دون أي معلومة جديدة كشف عنها الجانب التركي، كان لافتاً ان اللقاء انتهى من دون مؤتمر صحافي يوضح مجريات المباحثات مع الاكتفاء ببيان مشترك أوضح أن الجانبين تناولا «موضوع أسر 11 لبنانياً في سورية، وأكد أردوغان أن تركيا ستستمر ببذل جهود مكثفة من أجل إنقاذهم. وعبّر ميقاتي عن دعم استعجال هذا الموضوع، مطالباً تركيا بمواصلة جهودها في هذا المجال».

وحسب مصادر مطلعة، ان تبايناً في المواقف حول عدد من القضايا لا سيما الاحداث في سورية كان السبب الذي حال دون عقد مؤتمر صحافي، من دون إغفال الوقع «الصادم» لإطلالة جماعة «ثوار سورية ـ ريف حلب» بينما كان الاجتماع منعقداً، متبنية عملية الخطف مؤكدة ان الرهائن «في ضيافتنا وبصحة جيدة» ومحددة شروطها بـ «اطلاق المعتقلين من افراد الجيش الحر والمعارضة السورية في حلب، اطلاق المقدم السوري المنشق حسين هرموش الموقوف عند الجيش النظامي، سحب الاسلحة الثقيلة والآليات من المدن ومحيط حلب وتقديم الأمين العام لحزب الله اعتذاراً عمّا جاء في خطابه الأخير لجهة شكر نظام بشار الأسد على دوره في إطلاق المخطوفين، حيث كان يفترض أن يتم اطلاقهم في الأسبوع الماضي»، ومؤكدة أن «مشكلتنا ليست مع أي طائفة، بل مع من يشارك في قمع الثورة السورية».

وفيما عُلم ان كشف المجموعة الخاطفة عن نفسها حضر بقوة خلال لقاء اردوغان ـ ميقاتي الذي كان بحث في ملف الحجاج مع الأمين العام للأمم المتحدة بان كي. مون كما مع وزير الخارجية التركي احمد داود اوغلو، بدا واضحاً لمَن يتابع هذا الملف من تركيا ان انقرة تحرص على النأي بنفسها، امام الاعلام، عن ملف المخطوفين اللبنانيين، لاعتبارات سياسية تتصل بالواقع التركي الداخلي، وبضغط احزاب وقوى المعارضة التي تتحضر لاخضاع الحكومة التركية لاستجواب حول دورها في هذا الملف على اعتبار انها، بتدخلها «ستثير نعرات طائفية في المنطقة».

وبذلك، فإن تركيا، الحكومة، تنأى بنفسها في العلن، وتقول إنها لن تتعاطى بموضوع المخطوفين لاعتبارات قانونية. وحسب مصادر مطلعة، فهي لن تبارك «أي صفقة تحصل على اراضيها لأن الامر لن يكون شرعياً، كما أنها سترفض اي تحقيق يجريه الجيش السوري على أراضيها ايضا، فهو امر غير مشروع».

وإذا كانت السيادة التركية تشكل أول عقبات تطور المفاوضات مع الخاطفين، الا أن ذلك لا يعني غيابها عن الملف. فالاتصالات مع الخاطفين تقوم بها أجهزة الاستخبارات التركية تحت عناوين «اعتبارات تتعلق بالأمن القومي».

واذ لا يخفي اعضاء المجلس الوطني في تركيا دهشتهم من تطورات الملف بعد اعلان مجموعة «ثوار سورية ـ ريف حلب» انها تحتجز الرهائن، فان قادة «الجيش السوري الحر» أقفلوا هواتفهم مفضلين عدم الادلاء بأي معلومة لوسائل الاعلام بانتظار كلمة السيد حسن نصر الله التي القاها عصر امس، في ذكرى رحيل الامام الخميني.

ولكن في الوقائع الميدانية، يشير مصدر مطلع على الاوضاع داخل الحدود السورية الى ان تأخر عملية التفاوض يعود لسببين: الاول حسب مصادر «الجيش السوري الحر»، هو القصف السوري العنيف على المناطق الحدودية مع تركيا والذي أدى الى مقتل ثلاثة من الخاطفين، وهو ما أعاق تقدم عملية التفاوض. ويرتبط السبب الثاني بالعمليات العسكرية العنيفة التي يشنها الجيش السوري النظامي على أي منطقة يشك بأن الخاطفين يوجدون فيها.

وفي تفسيره لما يحصل ميدانيا، يقول المصدر «إن الجيش السوري يحاول ان يشل الحركة في اي منطقة يشتبه بأن المخطوفين موجودون فيها، لأن عبورهم الى تركيا واعادتهم الى بلادهم من غير مساعدة النظام السوري فيها احراج كبير له ودلالة على فقدانه السيطرة على جزء كبير من الاراضي».

نصر الله للخاطفين: إذا كان لكم مشكلة معي لنحلّها حرباً أو سلماً

بيروت - رويترز - حض الأمين العام لـ «حزب الله» السيد حسن نصر الله امس، خاطفي اللبنانيين الـ 11 في سورية لاطلاقهم، قائلا انهم «مواطنون لبنانيون ابرياء» لكن في المقابل خير الخاطفين بين «الحرب والسلام».

وقال نصر الله عبر شاشة عملاقة في احتفال في ذكرى وفاة مرشد الثورة الاسلامية في ايران آية الله الخميني «هؤلاء المخطوفين مواطنون لبنانيون ابرياء».

وأضاف مخاطبا الخاطفين «انتم قلتم بالامس انه لا مشكلة لكم مع طائفة عليكم ان تثبتوا ذلك. هؤلاء زوار... هؤلاء ابرياء... يجب ان يعودوا الى اهلهم. اذا كان لكم مشكلة معي هناك الكثير من الوسائل والطرق لنحل هذه المشكلة..تريدون ان نحل بالحرب بالحرب.. تريدون ان نحل بالسلم بالسلم.. تريدون ان نحل بالحب نحل بالحب».

«مصطفى الشيخ وحسام العواك يعملان للاستخبارات السورية»

الدادا لـ «الراي»: «جبهة ثوار سورية» صنعها النظام... وهو من دبّر خطف اللبنانيين

| بيروت ـ من ريتا فرج |

أكد المستشار السياسي لـ «الجيش السوري الحر» بسام الدادا أن «لا علاقة للجيش الحر» بجبهة «ثوار سورية ـ ريف حلب» التي أعلنت مسؤوليتها عن خطف اللبنانيين الـ 11، مشيراً الى أن الجهة الخاطفة ترتبط بالمخابرات السورية وأن عملية الخطف «أتت للتخفيف من الضغط السني بعد حادثة مقتل الشيخين أحمد عبد الواحد ومحمد حسين مرعب» على حاجز للجيش اللبناني في عكار.

واوضح الداد في حديث الى «الراي» ان «الجبهة تابعة للنظام السوري وهو الذي صنعها من أجل تحقيق أهداف مختلفة، وخصوصاً أن خطف الزوار اللبنانيين أتى بعد الحوادث التي جرت في طرابلس إثر مقتل الشيخين أحمد عبد الواحد ومحمد حسين مرعب، والهدف من عملية الخطف ضبط الشارع السني في لبنان عبر تحويل الرأي العام الى موضوع المخطوفين، وتشويه صورة الجيش السوري الحر، وحرف الثورة السورية عن طابعها السلمي».

واكد الدادا ان «المخطوفين هم على الحدود السورية - التركية ومع مجموعة بقيادة عمار الديدخلي الذي يتواصل مع المخابرات السورية، وهناك مجموعة انشقّت عن الديدخلي وتحاول أخذ المخطوفين بعدما رفض الديدخلي المطالب التي رفعوها. الجيش السوري الحر يسعى الى اعادة المخطوفين دون أي شروط، والنظام السوري يلعب لعبة مزدوجة فهو مَن قام بتدبير هذه العملية ويعمل على خرق الجيش السوري الحر عبر بعض الضباط السوريين من بينهم مصطفى الشيخ الذي يدعي أنه من الجيش الحر وهو يعمل لمصلحة الاستخبارات السورية».

وتابع انه «من أجل التضليل على قضية المخطوفين، قامت الاستخبارات السورية باستخدام أدواتها في الخارج كحسام العواك الذي قدم نفسه أول مرة على أنه رائد منشق عن الجيش السوري، وهو في الواقع يعمل في قسم الاستخبارات السورية الجوية ويتواصل مع النظام ومع عناصر من حزب الله. وأريد الحديث عن مسألة مهمة أن بين المخطوفين أربعة ايرانيين كانوا في الباص نفسه».

وقال الدادا ان «لدينا معطيات حول تورط حزب الله في عمليات القمع ضد الثوار لا نريد الكشف عنها الآن»، مضيفا ان «المعلومات التي لدينا تشير الى أن ايران وحزب الله يعملان على زرع خلايا في سورية استباقاً لسقوط النظام من أجل نشر الفوضى».

كما اتهم العقيد قاسم سعد الدين الذي أعلن باسم قيادة الجيش الحر في الداخل إعطاء النظام مهلة 48 ساعة «لا علاقة له بالجيش الحر وهو يعمل لمصلحة النظام. النظام يحاول اختراق الجيش الحر من خلال عدة شخصيات تدعي انتسابها له، ومن بين هؤلاء مصطفى الشيخ الذي يعمل الآن مع الاستخبارات السورية، والنظام يستعمله كأداة له في تركيا».

واشار الدادا الى ان «النظام يحاول جرّ البلاد الى حرب أهلية، إذ يعمل على استخدام الطائفة العلوية ضد السنّة الذين حتى الآن لم يدافعوا عن أنفسهم. أنا لا أريد تحميل العلويين مسؤولية عمليات العنف التي تجري في بعض المناطق السنية لكن هناك فئة منهم ترتبط بمصالح مع النظام. الشعب السوري حتى اللحظة استطاع تجاوز مخطط السلطة في جر البلاد الى حرب طائفية بين السنّة والعلويين».

الا انه اضاف ان «بعض الفئات من الطائفة العلوية مطالَبة بالوقوف الى جانب الثورة السورية. البعض منهم يبدي تخوفه من سقوط النظام بذريعة هيمنة طائفة على أخرى، ونحن نتفهم مخاوفهم، لكن سورية اليوم تمر في مرحلة حاسمة وعليهم الوقوف الى جانب الشعب السوري. وأريد التأكيد للطائفة العلوية أن أهل السنّة لا يشكلون خطراً عليكم بل النظام، واهل السنّة هم الوعاء الذي يستوعب الجميع منذ 1400 سنة».

الدخان يتصاعد جراء حريق القمح في غزة أمس (رويترز)

الجيش ينتقم بإحراق عشرات الدونمات من القمح

مقتل جندي إسرائيلي من «لواء غولاني» ومسلّح فلسطيني على الحدود مع غزة

| القدس - من زكي أبو الحلاوة ومحمد أبو خضير |

قتل جندي اسرائيلي وعنصر في مجموعة مسلحة فلسطينية كانت تحاول التسلل من قطاع غزة الى اسرائيل في اشتباك، على ما اعلن الجيش الاسرائيلي في بيان أمس.

وجاء في البيان «قتل جندي في لواء غولاني هذا الصباح» موضحا ان «ارهابيا تم رصده وهو يتسلل من جنوب قطاع غزة الى اسرائيل فتح النار على الجنود الاسرائيليين الذين ردوا وخلال تبادل اطلاق النار قتل الارهابي».

وردا على ذلك قامت مقاتلات ودبابات اسرائيلية باطلاق النار في اتجاه قطاع غزة.

وحسب وسائل الاعلام الاسرائيلية، فان الاشتباك وقع قرب معبر كيسوفيم.

واكد مصدر في «الجهاد الاسلامي» ان الفلسطيني الذي قتل «هو احمد نصر في العشرينات من عمره وهو من سكان شرق خان يونس ومن عناصر حركة الجهاد الاسلامي».

من جهة اخرى، ذكر شهود عيان ان عددا من الاليات العسكرية الاسرائيلية توغلت شرق خان يونس وقام الجنود باعتقال فلسطيني.

وعقب الحادث، أطلقت قوات الجيش المتمركزة على الحدود الشرقية للقطاع نيران أسلحتها الرشاشة الثقيلة وقذائفها باتجاه منازل المواطنين ومزروعاتهم في منطقة السناطي في بلدة عبسان الكبيرة شرق محافظة خان يونس، جنوب القطاع، الأمر الذي تسبب باشتعال النيران في الحقول والتهامها عشرات الدونمات المزروعة بالقمح.

وفي تطور لاحق، أغارت طائرة استطلاع اسرائيلية قبل ظهر امس، على مدينة خان يونس شرق غزة بصاروخ واحد، أصيب على إثره أربعة مواطنين.

إلى ذلك، ذكر موقع «والا» العبري، أن قذيفتي هاون سقطتا على السياج الأمني بين غزة وجنوب إسرائيل، من دون وقوع إصابات أو أضرار.

وكانت الزوارق الحربية الإسرائيلية أطلقت في وقت سابق النار تجاه قوارب الصيادين على شاطئ البحر في منطقة السودانية، شمال غربي غزة.

وذكرت صحيفة «هآرتس»، امس، أن وزارة الدفاع الإسرائيلية تبحث مسألة نقل مستوطنين من الحي الاستيطاني غفعات هأولبناه إلى منطقة أخرى في الضفة الغربية كان الجيش صادر الأراضي الفلسطينية فيها لأغراض عسكرية.

ولفتت «هآرتس» إلى أن هذا الاقتراح يشكل خطوة بعيدة المدى لأن المحكمة العليا رفضت في الماضي الاستيلاء على أراض في الضفة لغرض إقامة مستوطنات.

من ناحية أخرى، اعلنت الناطقة باسم الشرطة الإسرائيلية لوبا السمري انه «في أعقاب واقعة زيارة مجموعة من أفراد الشرطة للحرم الشريف، صباح الاثنين الماضي والتي قام خلالها احد أفراد الشرطة الزائرين برفع علم صغير لدولة إسرائيل أثناء تواجده في الساحات، الأمر الذي حدا آنذاك بمسؤولي الشرطة في المكان على القيام بإخراجه في الحال وإبعاده، تقرر وتم أخيرا إقصاء هذا الشرطي من وظيفته ومن المقرر اتخاذ إجراءات تأديبية أخرى شديدة بحقه لاحقا».

في المقابل، أقدمت مجموعة من جنود حرس الحدود الاسرائيلي، اول من امس، على تدنيس مقبرة باب الرحمة في القدس والمحاذية للمسجد الاقصى، عبر كتابة شعارات مسيئة للمسلمين واخرى عنصرية تدعو لموت العرب فوق شواهد القبور.

من جهة ثانية، كشفت «هآرتس» امس، أن العميد دورون الموغ قائد المنطقة الجنوبية السابق في الجيش الاسرائيلي قرر إلغاء زيارته الى بريطانيا خشية من اعتقاله من قبل السلطات البريطانية.

تقرير

واشنطن لا تمانع «انتفاضة» سياسية عراقية تطيح المالكي

| واشنطن – من حسين عبدالحسين |

للمرة الاولى منذ سنوات، تبرز في العاصمة الاميركية بوادر تخلي ادارة الرئيس باراك اوباما عن تمسكها بصديقها وحليفها رئيس حكومة العراق نوري المالكي.

تأتي التطورات في الموقف الاميركي على خلفية الاحداث السياسية المتسارعة في العراق على اثر سلسلة من الاجتماعات بين كبار السياسيين العراقيين كان اولها في اربيل، وثانيها في النجف، وثالثها في السليمانية. وقال مسؤولون اميركيون متابعون للملف العراقي، في جلسة مغلقة مع صحافيين، ان «الولايات المتحدة تعتبر ان سحب الثقة من حكومة المالكي واستبداله برئيس آخر هو شأن عراقي محض»، وأن واشنطن ليست معنية بما يبدو وكأنه «انتفاضة سياسية لاستبدال رئيس الحكومة الحالي»..

ولأن الولايات المتحدة لم يسبق ان مارست اي ضغوط على المالكي، حتى عندما عبّر اصدقاؤها العراقيون الآخرون عن تململهم من تفرده في الحكم واستمراره فيه، يقول المسؤولون الاميركيون انهم لن يتدخلوا اليوم «لا لترجيح بقاء المالكي، ولا للتعجيل في رحيله».

لكن خبراء في العاصمة الاميركية يعتقدون ان بلادهم «كان بوسعها تأمين المزيد من الحماية السياسية لرئيس الوزراء العراقي عن طريق اصدقائها الكثر في مجلس النواب»، الا ان واشنطن تدرك، حسب هؤلاء، انها لن تجني اي مكاسب في حال «سعت لحماية المالكي»، وان اي حماية اميركية للمالكي قد تثير في وجه أميركا غضب معارضيه، الذين صار عددهم كبيرا.

ويلفت الخبراء الى ان عدد السياسيين المشاركين في اللقاءات الثلاثة المعارضة للمالكي يزداد، وانه صار يضم الى الزعماء الخمسة الكبار، عن الكرد مسعود البرزاني وجلال الطالباني، وعن السنة اياد علاوي واسامة النجيفي، وعن الشيعة مقتدى الصدر، عدد من المسؤولين الاقل نفوذا. ويقول الخبراء ان واشنطن لو ارادت الوقوف الى جانب المالكي، فانها ستجد نفسها في مواجهة غالبية سياسية وبرلمانية عراقية لا يستهان بها، وان ثمن هكذا مواجهة اكبر من ثمن التخلي عن رئيس الحكومة.

احد الصحافيين المشاركين في الجلسة العراقية توجه بالسؤال الى احد المسؤولين حول موقف واشنطن في حال رحيل المالكي، فكانت الاجابة ان «عملية نزع الثقة عن حكومة المالكي ستكون بحد ذاتها تحديا سياسيا ودستوريا، اذ لم يسبق للعراقيين ان عاشوا تجربة مماثلة في الماضي»، كما سيكون «تسليم المالكي لمفاتيح السلطة التي يقبض عليها منذ سنوات الى خليفته بمثابة امتحان لمدى عمق الديموقراطية العراقية وامكان تخلي الحاكم عن منصبه».

في التفاصيل الدستورية، تبرز مشكلة كيفية احتساب نصف البرلمان، هل هي نصف عدد الاعضاء البالغ عددهم 325، ام هي نصف عدد الاعضاء الحاضرين في جلسة نزع الثقة الطارئة في حال توافر فيها النصاب. ان كانت الاجابة نصف عدد الاعضاء، يقول الخبراء الاميركيون، فان اكثر التفسيرات الدستورية تملي توقيع اكثرية 163 على عريضة تكفي لحجب الثقة. اما اذا كان المطلوب نصف الحاضرين ممن يؤمنون نصاب الجلسة، اي 82 نائبا، لنزع الثقة.

يذكر ان الرئيس العراقي جلال طالباني وعد بالطلب بفتح دورة استثنائية لمجلس النواب قبل عودته من عطلة تشريعية منتصف الشهر الجاري. وينص الدستور العراقي على عقد جلسة نزع ثقة عن الحكومة في حال طالب بذلك خمس الاعضاء، اي 65 نائبا، وهو عدد متوافر من بين المطالبين بعقد الجلسة، او رئيس الجمهورية.

التحدي الدستوري الآخر، حسب المتابعين الاميركيين، هو ارتباط رئاسة الجمهورية بحل الحكومة اذ يبدو ان المالكي «يعتقد ان الاطاحة به تؤدي حكما الى انتهاء ولاية الرئيس، وهو لا يبدو صحيحا من الناحية القانونية اذ ان رئيس الجمهورية لا يقود تحالفا نيابيا مثل رئيس الحكومة». ثم ان كتلة المالكي حاولت الايحاء بأنها ستطالب بنزع الثقة عن رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي، كرد على مشاركة الاخير في حركة المعارضة المتنامية والمطالبة برحيل رئيس الحكومة. «عزل رئيس البرلمان هو امر غير معهود كذلك في الديموقراطيات البرلمانية، الا اذا دعى رئيس الحكومة الى انتخابات مبكرة، ينحل بموجبها البرلمان ولكن يبقى رئيس الجمهورية البروتوكولي الصلاحيات حتى نهاية ولايته».

تحد ثالث يكمن في كيفية تصرف المالكي في حال حجب الثقة عنه. «هل يعتبر ان الامر غير دستوري وتاليا ينفذ انقلابا عسكريا بما انه يسيطر على القوى الامنية؟» يتساءل المسؤول الاميركي، ويضيف: «هذا موضوع يخيفنا، ونحن قلنا للمالكي اننا لا نأخذ مواقف سياسية ولكننا لن نقبل الاطاحة بالعملية الدستورية العراقية من اجل رجل واحد».

الولايات المتحدة لا تتدخل في الشأن الداخلي العراقي، حسب مسؤوليها، لكنها تتابعه عن كثب، وتصر انها لا تختار «الرابحين والخاسرين في العملية السياسية»، بل تريد ان ترى «العملية الدستورية تعمل بانتظام، وهو ما يتطلب احترام المسؤولين العراقيين لا للدستور فحسب، وانما لفكرة تداول السلطة في شكل سلمي ودوري».